مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد09 العدد 01– جوان 2022

OEB Univ. Publish.

صدمة سوق العمل نتيجة تدابير الإغلاق، و سياسات معالجة التأثير المعاكس لجائحة COVID-19 -عالميا والجزائر محليًا-

Labor market shock as a result of closure measures , and policies to address the adverse impact of the COVID-19 pandemic - globally and Algeria locally -

عنان فاطمة الزهراء[1]*، مطرف عواطف[2]

[1] جامعة باجي مختار- عنابة، annanefatma@yahoo.fr

[2] جامعة باجي مختار- عنابة، ametarref@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 03-09-2021 تاريخ المراجعة: 12-10-2021 تاريخ القبول: 04-06-2022

الملخص

تميزت بداية عام 2020 بتفشي الوباء العالمي**COVID-19** ، و الذي أدى إلى أزمة صحية عالمية لا مثيل لها في الذاكرة الحية. كان التأثير على الاقتصاد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم عميقًا وواسع النطاق. هذه الدراسة تسلط الضوء على تحول الجائحة من أزمة صحية إلى صدمة عميقة في سوق العمل، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل وزيادة معدل الفقر. ونتيجة لذلك، فان الحكومات، بما في ذلك الجزائر، اتخذت استجابات سريعة وجوهرية لهذه الازمة، من خلال تطبيق سياسات لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد-19، صدمة سوق العمل، البطالة، سياسات المعالجة .

Abstract

The beginning of 2020 was marked by an outbreak of the worldwide pandemic COVID-19, led to a global health crisis with no parallel in living memory. The impact on the economy and societies around the world has been both deep and widespread.

This study highlights transformed pandemic from a health crisis into a profound labour market shock, resulting in higher unemployment ,and reduced incomes and increased poverty rate.

As a result, Governments ,including Algeria, have made rapid and substantial responses to this crisis with apply Policies to cope with the significant challenges to their labour market.

Keywords: COVID-19 pandemic, Labor market shock, unemployment, treatment policies

*المؤلف المراسل: الاسم الكامل، الإيميل: authorC@yahoo.com

1. مقدمة:

على ضوء المتغيرات التي مر بها العالم منذ ظهور فيروس كورونا "**covid-19**" وانتشاره بين الدول بشكل متسارع، اشتدت التكلفة البشرية للوباء بمعدل ينذر بالخطر، و من أجل إنقاذ الأرواح، أدركت جميع الحكومات الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات سياسية سريعة تسعى الى تقديم مزيج بين الإغلاق الصارم لكسر سلاسل العدوى، و من جهة أخرى منع انتشار الفيروس، بالإضافة الى استراتيجيات أكثر استهدافًا وأكثر فعالية.

هذا الامر أدى الى تغيير مشهد الاقتصاد الكلي العالمي بشكل كبير، وجعله في حالة من الركود صاحبه انخفاضات هائلة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم، ما أدى الى إحداث صدمة معاكسة مست سوق العمل تسببت له في اضطرابات غير مسبوقة .

اما على المستوى الوطني وجدت الجزائر نفسها كبقية دول العالم في مواجهة مباشرة مع هذا الوباء، لذلك سارعت الحكومة في فرض إجراءات احتواء صارمة على الأفراد والمؤسسات، بالإضافة الى تدابير وقائية وعلاجية وتوعوية فورية وحاسمة لتفادي العواقب الوخيمة لوباء-**covid 19** على القطاع الصحي و الاقتصاد وسوق العمل.

و في إطار ما سبق ذكره يطرح الاشكال التالي: **ما هي السياسات العلاجية المعتمدة للتقليل من اثار الصدمة المعاكسة لسوق العمل جراء الاغلاق في ظل انتشار جائحة covid-19 ؟**

أهمية الدراسة: اكتسب الموضوع أهميته من الأوضاع الحالية التي يعيشها العالم جراء تأزم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الذي نتج عن جائحة كوفيد-19، التي مست جميع دول العالم، لذلك يتطلب الامر إيجاد سياسات علاجية فعالة لتخفيف من هذه الاثار، و تفادي الوقع في براثن الفقر.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى القاء الضوء على الاضرار الذي تعرض لها سوق العمل عالميا و محليا جراء ازمة **covid-19**، لمعرفة مواطن الضعف و بالتالي إيجاد الحلول اللازمة كل حسب أوضاعه الاقتصادية، الاجتماعية، و الصحية.

المنهج المعتمدة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي اين تم وصف الجائحة الصحية التي مست العالم، و وصف وضع سوق العمل جراء الصدمة المعاكسة التي تواجهه بناء على نتائج التحليل، للتمكن من اقتراح سياسات علاجية للحد من أثر الوباء على سوق العمل.

و في ظل ذلك تم اعتاد **نموذج تحليلي لسوق العمل** يرتكز على بيانات مسح قوى العاملة بالاعتماد على منظمات عالمية حسب أولوية الدراسة بالإضافة الى التركيز على مؤشرات تم أخذها بعين الاعتبار في تقييم الاطار السياقي لوضعية الجائحة وتتمثل فيما يلي:

1- نوعية الوظائف (البطالة والبطالة الجزئية)؛

2-نوعية العمل من حيث المهارة ،الأجور و عدد ساعات العمل والوصول للحماية الاجتماعية؛
3-الاثر على مجموعات محددة تبدو أكثر ضعفاً أمام نتائج سوق العمل السلبية .

ويستمد هذا التحليل نظرا لحداثة الظاهرة بالإطار المبني على الأركان التي وضعتها منظمة العمل الدولية والتي تهدف إلى ارشاد تدخلات الحكومة، والاستجابات السياساتية المطلوبة لتسهيل عملية تعافي تكون مستدامة ومتساوية بين الفئات المتضررة.

2. الصدمة المعاكسة لسوق العمل نتيجة تدابير الاغلاق لاحتواء جائحة كوفيد-19 :

1.2 ظهور جائحة COVID-19 وحتمية التباعد الاجتماعي :

مرض الفيروس (COVID-19)، المعروف سابقًا باسم الفيروس التاجي الجديد 2019 ، ناجم عن الفيروس المسمى من طرف اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات International Committee on Taxonomy of Viruse بالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة التاجية 2 **(SARS-CoV-2)**. (Ahmet Tanhan,(2020),2)

في 31 ديسمبر 2019 ، تم الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي مجهولة السبب ، في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في الصين، لينتشر بسبب طبيعته سريعة العدوى و الانتقال لاشخاص ليصل COVID-19 إلى أكثر من 150 دولة، بما في ذلك الصين، ودفع منظمة الصحة العالمية إلى اعتبار المرض بأنه جائحة عالمية. بحلول الأسبوع الثاني من أبريل 2020 ، تجاوزت حالات الإصابة 18.738.58، على الرغم من تسجيل أكثر من 1160.45 حالة وفاة في جميع أنحاء العالم وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المركز العالمي لفيروس كورونا.((Simon James and authors Fong,2020,3

و لأجل احتواء انتشار الفيروس وإنقاذ الأرواح، فرضت معظم الحكومات في جميع أنحاء العالم إجراءات صارمة. حيث تم إغلاق التام للنشاط في العديد من القطاعات وتقليص السفر والتنقل.

نجحت هذه الإجراءات الضرورية في إبطاء انتشار العدوى وتقليل عدد القتلى، لكنها أدت إلى اضطراب اقتصادي كبير قصير الأجل، جعلت العالم يشهد أعمق ركود منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات، صاحبه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 20٪ في العديد من الدول أثناء الإغلاق و ارتفاع معدلات البطالة.(Allan Webster,and authors,2021,p 3)

غير ان ذلك دفع بالحكومات بسرعة الى تعويض الأثر الاقتصادي للوباء، حيث ان بعضها كان أكثر نجاحًا من غيرها في استجابتها السريعة بطريقة "أذكى" و أكثر فعالية من حيث التكلفة في

احتواء العدوى، و ذلك بفضل تجاربها في أوبئة سابقة مست العالم كالدول الآسيوية ذات الخبرة السابقة في احتواء تفشي مرض السارس – كمنطقة هونغ كونغ، ومقاطعة تايوان الصينية، وسنغافورة ، وفيتنام–، لذلك كانت التدابير صارمة و مبكرة (مثل مراقبة السفر الدولي)، و تطبيق تدابير صحية قوية لتحقيق التباعد الاجتماعي (مثل الاختبارات على نطاق واسعة، والحملات الإعلامية العامة) بالإضافة الى عمليات الاغلاق (Alexandra Fotiou,and authors,2021,p2).

الا ان الاغلاق لاقت رفضا واسعا من طرف الكثير من السياسيين و رجال الاعمال نظرا لما تخلفه من خسائر و تكاليف عالية، الا ان تقارير العدوى في بداية الجائحة بدأت تشير الى تتدفق المزيد من الإصابات ببطء. بعد ذلك بشهرين، تحولت إلى تيار ثابت من الإصابات و بأعداد هائلة، ما أدى الى تشكيل "**منحنى اسي**" **"exponential curve "** اثار قلق الخبراء، لذلك الحل الوحيد لاحتواء العدوى هي التباعد الجسدي وصرامة التدابير الوقائية للحد من انتشاره.

(Harry Stevens,2020)

و ما اكد ذلك انه في فيفري 2020 ، نشرت مجلة **the Economist** (المجلد 434، العدد 9183) مقالة بعنوان "**تسطيح المنحنى**". ناقش هذا اهمية التباعد الاجتماعي. تم توضيح تأثير مقاييس المسافة الاجتماعية على التطور المفترض للوباء في منحنى. , Marcel Boumans) (2021,p18، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 1: التأثير المقصود لتدابير التباعد الاجتماعي و دوره في (تسطيح المنحنى):

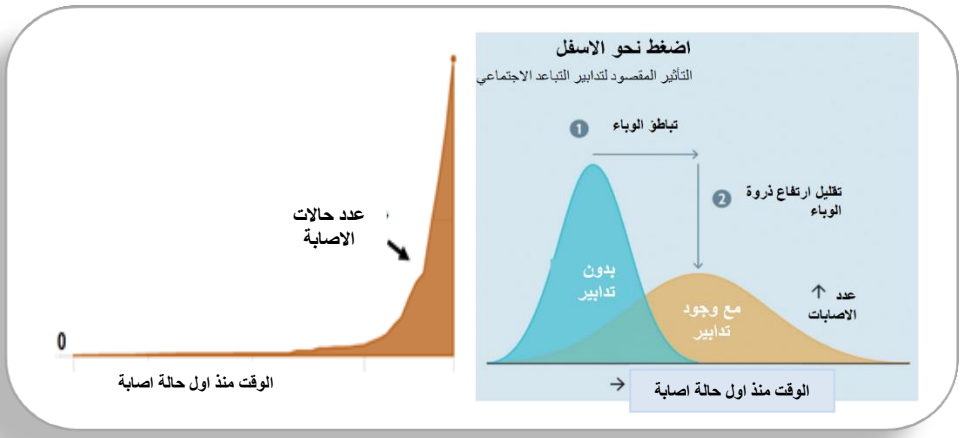

Source : Marcel Boumans , (2021),p18 and Harry Stevens, (2020).

ينعكس المنحنى المسطح في رقم الانتشار الأساسي، المعروف باسم **R0** وهو يمثل عدد الحالات التي تنشأ بسبب العدوى. يتم الوصول إلى عتبة الوباء عندما يتجاوز **R0** عتبة واحدة، فعندما يكون **R0** أقل من 1 ، فهذا يعني أن حالة معدية واحدة تصيب أقل من شخص واحد و لا يمكن أن يستمر الوباء، لهذا تؤدي تدابير الصحة العامة مثل التباعد الاجتماعي وحظر السفر والتطعيم إلى تقليل **R0** إلى أقل من واحد، مما يظهر كمنحنى مسطح. (Alexandra Fotiou,and authers,2021,)

و لقد ربط المقال بين ثلاثة مكونات مختلفة هي : شكل منحنى الوباء، ومقاييس التباعد الاجتماعي و "معدل الانتشار "**.R0** و هو في الواقع ، مزيج من المكونات الثلاثة التي يتم التقاطها بواسطة شعار: "لتسطيح المنحنى ، يجب إبطاء الانتشار " To flatten the curve you must slow the spread"، حيث يتم تصور الوباء من خلال منحنى على شكل جرس يجب تسويته.

منذ ان نشر المقال، أصبح تعبير "تسطيح المنحنى" هو التعبير الشائع الذي يستخدمه القادة السياسيون في جميع أنحاء العالم، لإضفاء الشرعية على إدخال تدابير التباعد الاجتماعي في مكافحة **Covid-19**.(Marcel Boumans , 2021,p18)

2.2 من أزمة صحية غير مسبوقة في العالم إلى صدمة معاكسة على سوق العمل:

رغم حتمية الاغلاق و التباعد الجسدي الا ان ذلك أحدث أزمات عميقة في عديد من الدول، اخترق فيها فيروس covid-19 الأوطان و الحدود، و بسرعة قياسية وشل اقتصاديات دول قد وصلت الى اعلى معدلات النمو و جعلها تعيش أوضاعا لم تشهدها من قبل.

فلقد كشفت معطيات البنك الدولي(2020) بان خسائر الرفاهية العالمية ستكون حوالي 4.6 تريليون (5.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، و العالم في خضم أعظم ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وهو أعمق بكثير من الأزمة المالية الأخيرة(Webster,and Allan (others,2021) . غير ان التأثير السلبي لهذه الجائحة متفاوتا حسب نوع القطاع في الاقتصاد العالمي و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 2: القطاعات الأكثر تضررا في العالم بسبب الاغلاق

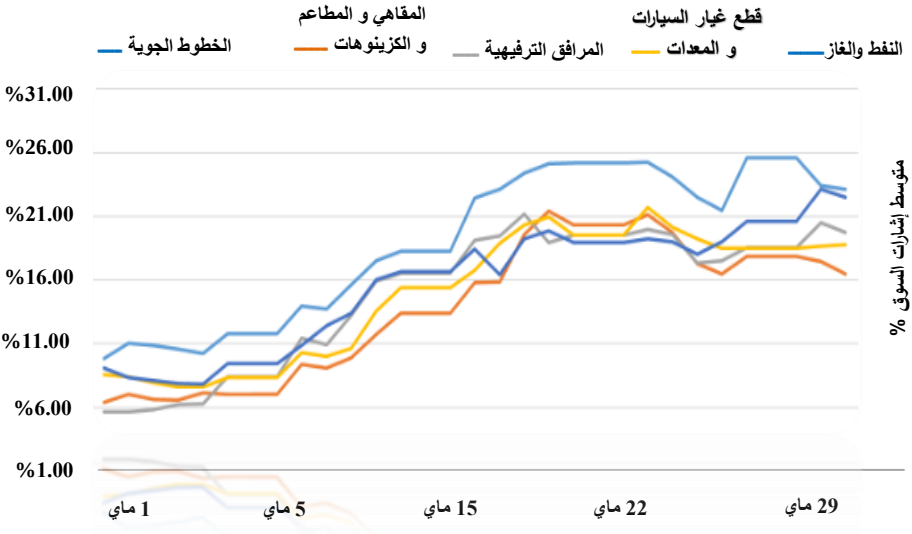

Source : (Neeraj Kumar,and others,2020)

يوضح الشكل بان القطاعات الأكثر تضررا هو قطاع الخطوط الجوية بسبب توقف الحركة الجوية، وإغلاق الحدود، وسياسات المأوى في البلد المتواجد فيه اثناء الاحتواء في جميع أنحاء العالم، و هذا ما تسبب في آثار ضارة على أداء الأسهم زيادة مخاوف بشأن الجدوى المحتملة لبعض شركات الطيران.

قطاع المقاهي و المطاعم و أيضا المرافق الترفيهية الكازينو والألعاب والمرافق الترفيهية، مع تأجيل معظم الأحداث الرياضية، بما في ذلك الألعاب الأولمبية الصيفية ؛ وإدخال تدابير التباعد الاجتماعي.

بالنسبة لقطع غيار السيارات والمعدات و قطاع النفط والغاز فلقد سجلت في المراكز الخمسة الأولى الأكثر تضررًا ففي قطاع النفط والغاز الشهر أدت حرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا إلى انخفاض حاد في الأسعار و بالاقتران مع تأثير COVID-19 ، انخفض الطلب على النفط بشكل كبير.(Neeraj Kumar,and others,2020)

و نتيجة لتضرر القطاعات سابقة الذكر تعطلت أسواق العمل بشدة في جميع مناطق العالم، فحسب تقارير منظمة العمل الدولية (2020) فان 1.25 مليار عامل في الوظائف المعرضة للخطر، لا سيما في القطاعات الأكثر تضررًا، بالإضافة الى هذه الأخيرة تضررت تجارة التجزئة والإقامة وخدمات الطعام والتصنيع ، كما ان أكثر الفئات ضعفاً سجلت 1.6 مليار عامل في الاقتصاد الغير الرسمي، حيث يمثلون نصف القوة العاملة العالمية، فهم ينشطون في قطاعات تعاني

من خسائر كبيرة في الوظائف ما ادى الى تأثر دخولهم بشكل خطير من جراء الإغلاق، ناهيك عن عدم انتسابهم للضمان الاجتماعي لان أعمالهم غير مصرح بها للدولة ما أدى الى عدم الاستفادة من دعم الحكومة، ومن مزايا الضمان الاجتماعي ، لذلك أدت الأزمة إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة وعدم الاستقرار الوظيفي لهؤلاء الفئة من العمال المعرضين لخطر البطالة و الفقر. (Zulum Avila,2020)

و الشكل التالي يوضح ارتفاع متوسط معدلات البطالة وانخفاض مشاركة القوى العاملة مقارنة بمتوسطاتها السابقة للوباء في كل من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة والنامية .

شكل 3: معدل المشاركة في القوى العاملة و متوسط معدل البطالة قبل و اثناء الجائحة (%)

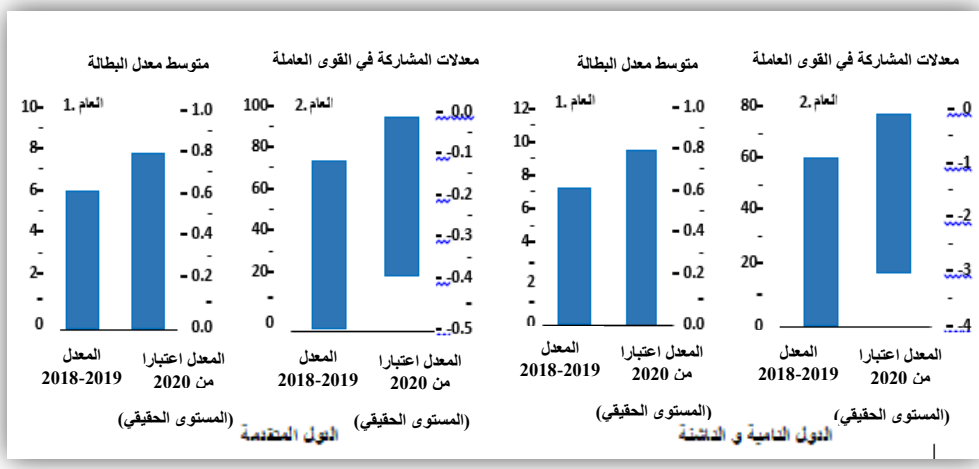

source : IMF,2021,p 64.

كان تأثير الوباء على العمالة غير متكافئة إلى حد كبير بين مجموعات العمال على وجه الخصوص ، تعرض الشباب ذوي المهارات المنخفضة لضرر أكبر في متوسط الأسواق المتقدمة و الناشئة والاقتصادات النامية ، مع ارتفاع أكبر في معدلات البطالة وانخفاض المشاركة في القوى العاملة. شهدت النساء في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ارتفاعًا طفيفًا في البطالة وانخفاضًا أكبر في المشاركة مقارنة بالرجال ، في المتوسط ، بينما في الاقتصادات المتقدمة هناك فرق بسيط في متوسط البطالة بين الجنسين. تشير ضمنًا إلى أن متوسط معدلات التوظيف قد انخفض عبر المجموعات.(IMF,2021,p64) ، و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل 4: معدل المشاركة في القوى العاملة و متوسط معدل البطالة للعمالة الماهرة و منخفضة المهارة 2018-2020 (%)

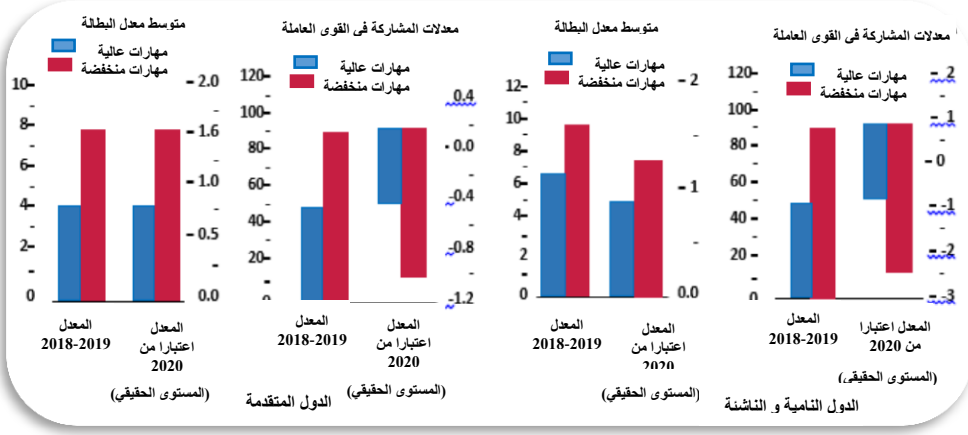

source : IMF,2021,

كان من المتوقع أن ترتفع البطالة إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من 25 عامًا ، في حين كان من المتوقع أن يرتفع متوسط معدل البطالة إلى 7.4٪ في عام 2021 و 6.9٪ في عام 2022. وتخلص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن "آثار الازمة من فقدان الوظائف من المرجح أن يشعر بها العمال الأصغر سناً والعمال ذوو المهارات المنخفضة بشكل خاص لفترة طويلة ". (James K, and others,p37)

3.2 تأثير الازمة على التوظيف في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

توضح الدراسات العالمية بان التأثير الاقتصادي الجزئي سيمس كل من المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs)، إلا أن الإحصائيات تقر بأن آثارها ستكون أكبر على الشركات الصغيرة والمتوسطة، (Mane Beglaryana, and others,2020,p3)

كما تجدر الإشارة الى ان التأثير المحتمل لانتشار الجائحة يعتمد على القطاع الذي تعمل به المؤسسة، فهناك مؤسسات يعتبر نشاطها ضمن القطاعات شديدة التعرض للمخاطر نتيجة انتشار الجائحة مثل التعرض لانخفاض الطلب، وانخفاض المبيعات وضغوط تحقيق الارباح واعادة تقييم الاصول ومدى توافر السيولة النقدية اللازمة لسداد الالتزامات في وقتها. لذا قد يزداد التأثير على قطاعات مثل السفر والسياحة والضيافة و الترفيه و الرياضة وتجارة التجزئة وصناعة النفط مع مرور الوقت، خصوصا اذا ما قرر المستهلكون تأجيل مشترياتهم لحين تراجع مرحلة عدم اليقين بشأن ما يمكن ان تخلفه الجائحة على المستهلك وعلى الشركات المنتجة او المقدمة للخدمات على حد سواء. (ألرقيب هند، 2021 ،ص 11)

و هذا ما خلق تفاوت في الضرر بالنسبة للمؤسسات فهناك من بقي مفتوحًا، في حين البعض الآخر كانت معرضا بشدة لتدابير الإغلاق وتضاعف التأثير السلبي بسبب وصولها المحدود إلى التمويل التجاري، و الذي يتطلب درجة عالية من المرونة في مثل هذه الازمات، الامر الذي اضطرها لتحويل موظفيها إلى العمل عن بعد، في حين أن البعض الآخر لم يكن مجهزًا جيدًا لعملية الانتقال ما أدى الى تسريحهم.(Alexander W. Bartika,2020,)

و لكن و حتى لا يتم استنزاف واسع للعمالة، و نظرا لحالة عدم اليقين و عجز المؤسسات عن القدرة للتنبؤ بفترة الجائحة اختارت هذه الاخيرة تنفيذ الإجازات مدفوعة الاجر، كوسيلة للحفاظ على أعمالهم القابلة للاستمرار على المدى القصير، و ذلك للاحتفاظ بالمواهب و زيادة المرونة.) Allan Webster,2021)

و في العموم هناك ثلاث جهات يؤثر فيها جائحة الفيروس التاجي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من ناحية العرض supply side، و من ناحية الطلب demand side ، و الجانب الثالث من ناحية سلاسل التوريد supply chains . (OECD, 2020)

و الشكل التالي يوضح ذلك :

شكل 5: تأثير الاغلاق بسبب COVID-19 بسبب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

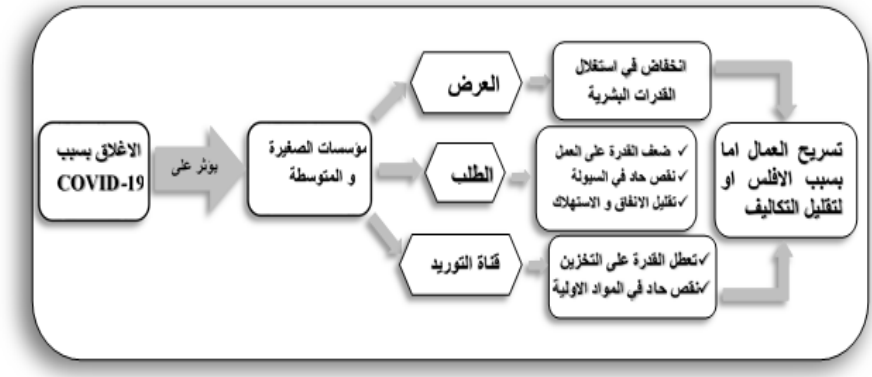

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على :. Tiezhu Sun,2021,p5

فمن **جهة العرض**، تواجه الشركات انخفاضًا في المعروض من العمالة، بسبب الإغلاق والحجر الصحي وتقييد حركة الأشخاص، مما يؤدي الى الانخفاض الشديد في استغلال القدرات البشرية.

من **ناحية الطلب**، تؤثر الخسارة الكبيرة والمفاجئة في الطلب والإيرادات للشركات الصغيرة والمتوسطة على قدرتها على العمل ، و / أو تسبب نقصًا حادًا في السيولة. علاوة على ذلك ، يواجه المستهلكون تهديدا كبيرا لفقدان مصدر دخلهم ، والخوف من العدوى ، وزيادة عدم اليقين ما

يؤدي الى نقصًا كبيرًا في الطلب على منتجاتها، و هذا تسبب في انخفاض حاد في أرقام إيراداتها، إلى حد كبير ما أدى الى تقليل الإنفاق والاستهلاك، و مع تفاقم هذه الآثار اضطرت المؤسسات الى تسريح العمال بسبب عدم قدرتها على دفع الرواتب، علاوة على ذلك ، نظرًا لأن الأسواق المالية تعتبر متقلبة للغاية بسبب الوباء، فهي تزيد من عدم اليقين في السوق، ما ينتج عنه من انخفاض الثقة في الأعمال التجارية، و هذا سيؤدي الى التقليل من ائتمانها.

الجانب الثالث هو التأثير الملحوظ على **قناة التوريد** لهذه المؤسسات و التي أصبحت غير فعالة لتحقيق الغرض من الاستفادة من قدراتها التخزينية، نظرا لما يواجهه الموردين في نقص إمداداتهم للمواد الخام والسلع الوسيطة بسبب الاغلاق و تعطل سلاسل التوريد. Tiezhu) Sun,2021,p5)

و هناك **مجموعة من الأسباب** تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتضرر بشكل كبير بسياسة الاغلاق في جميع دول العالم على حد سواء و يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولا : الهشاشة المالية للعديد من المؤسسات الصغيرة، التي تميل نحو قطاع التجزئة و السياحة و النقل اغلبها أغلقت مؤقتًا خاصة تلك التي تعاني من ضعف السيولة المالية، و ما زاد الطين بلة هو امتلاكها راس مال صغير لبداية نشاطها بعد الازمة، مما يعني أنها ستضطر إما إلى خفض النفقات بشكل كبير، أو تحمل ديونًا إضافية، أو إعلان الإفلاس.

ثانيًا : ارتباط خطر الإغلاق سلبًا بالمدة المتوقعة للأزمة، مع ارتفاع هامش عدم اليقين و عدم القدرة للتنبؤ بوقت انتهائها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثالثا : خططت غالبية المؤسسات للحصول على تمويل من خلال المساعدات الحكومية في ظل هذه الازمة، و التي اما لم تتم في وقتها المناسب او عجزت الحكومات عن تقديم الدعم بسبب ما تمر به من انتكاسات مالية جراء الازمة .(Alexander W. Bartika, and others,2020)

رابعا: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر على سلاسل التوريد العالمية والوطنية ، التي تعطلت بسبب الأزمة(Mane Beglaryana,and others, 2020,p3)

3. تأثير ارزمه كوفيد-19 على سوق العمل الجزائري :

سعت الحكومة الجزائرية الى تنشيط سوق العمل للتخفيض من معدلات البطالة حيث برمجت مخططات ضخمة كمخطط دعم الانعاش الاقتصادي(2004/2001)، و البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005)، و أيضا برنامج آخر لتوطيد النمو الاقتصادي (2015/2010) ليستكمل ببرنامج خماسي (2019/2015)، والذي يهدف الى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات البطالة كنتيجة لذلك. (جرفي زكريا ، و اخرون ،2019 ، ص 399)

وتشير الاحصائيات الى ان هذه البرامج الإصلاحية حققت الى حد ما الأهداف المرجوة منها في توفير مناصب العمل، فبين سبتمبر 2018 وماي 2019 ، تم إنشاء 280 ألف وظيفة (مع ارتفاع معدل التوظيف من 36.8% في سبتمبر 2018 إلى 37.4% في ماي 2019) ، جنبًا إلى جنب مع زيادة في مشاركة القوى العاملة بمقدار 267 ألف فرد (مع معدل المشاركة في العمل) من 41.7% في سبتمبر 2018 إلى 42.2% في ماي 2019) ، و هذا نتج عنه انخفاض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 13 ألف (مع انخفاض معدل البطالة من 11.7 في المائة في سبتمبر 2018 إلى 11.4 في المائة في مايو 2019).

اما بالنسبة للبطالة بين الجنسين لتقليص فجوة عدم المساواة فلقد، انخفض معدل بطالة الذكور من 9.9٪ إلى 9.1٪ ، بينما ارتفع معدل بطالة الإناث من 19.4٪ إلى 20.4٪ ، في سياق مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل. 66.8٪ و 17.3٪ على التوالي في ماي 2019 و بقي بنفس الوتيرة حتى بداية عام 2020 (WB,2020) ، و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل6 : معدل بطالة الشباب بين الجنسين من 2002-2020

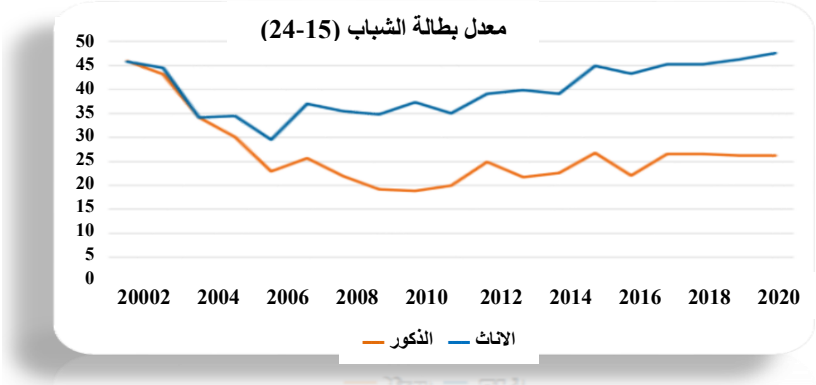

Source : Yasmina Abouzzohour,Nejla Ben Mimou , 2020.

غير ان الجزائر مثلها مثل جميع دول العالم تعيش حالة استنفار بسبب الازمة الصحية لـ Covid-19 خاصة مع ارتفاع التكلفة البشرية للوباء بمعدل ينذر بالخطر، لذاك خصصت الحكومة لقطاع الرعاية الصحية 3.7 مليار دينار جزائري (473.6 مليون دولار أمريكي) للإمدادات الطبية، و 16.5 مليار دينار جزائري (128.9 مليون دولار أمريكي) لمكافآت للعاملين في مجال الرعاية الصحية، و 8.9 مليار دينار جزائري (69.5 مليون دولار أمريكي) لتطوير القطاع الصحي. (WB,2020,10)و الشكل التالي يوضح الاستجابة السريعة للحكومة للحد من انتشار الوباء

شكل 7: استجابة السياسة السريعة للجزئر ، لجائحة كوفيد 19-COVID الجارية

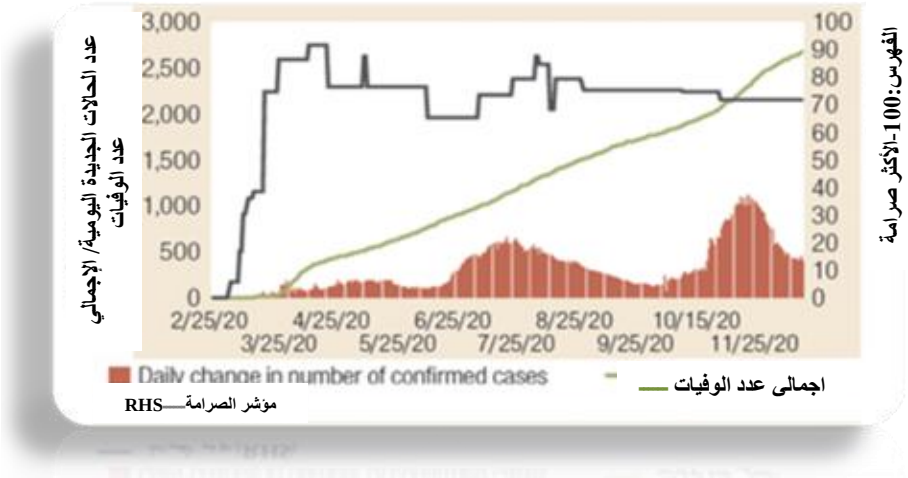

Source : World Bank Group , 2020, p 11.

يقيس مؤشر الصرامة مدى استجابة الحكومة لاحتواء جائحة COVID-19 بمرور الوقت على مقياس من 0 إلى 100 (100 = الأكثر صرامة)، و هو مقياس مركب يعتمد على متوسط بسيط عبر تسعة مؤشرات استجابة: إغلاق المدارس ، وإغلاق أماكن العمل ، وإلغاء الأحداث العامة ، والقيود المفروضة على حجم التجمع ، وإغلاق وسائل النقل العام ، ومتطلبات البقاء في المنزل، والقيود المفروضة على الحركة الداخلية، والقيود المفروضة على السفر الدولي، والحملة الإعلامية العامة.

و الشكل يوضح بان الجزائر منذ بداية الازمة اتخذت اجراءات صارمة، وان عرفت في بعض الفترات التخفيف منها بشكل حذر و مدروس صحيا، و لكن لم يتم الغاؤها.

و نظرا للصرامة المعتمدة و فرضها الاغلاق على مختلف القطاعات فان ذلك تسبب في تقييد القوى العاملة من جهة، و تغير جذري لعلاقات العمل القائمة في الظروف الحالية عما كان متوقعًا عند إنشائها، لذلك سنت الحكومة سلسلة من اللوائح لإطفاء الطابع القانوني في وضع قواعد جديدة لمسار العمل لحماية حقوق الطرفين سواء العمل او أصحاب العمل تتمثل أهمها فيما يلي:

✓ المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المتعلق بإجراءات الوقاية ومكافحة انتشار فيروس كورونا ، بتاريخ 21 مارس 2020 (الجريدة الرسمية عدد 15)، و المرسوم التنفيذي رقم 20-70 التكميلي المستجد بتاريخ 24 مارس 2020 (الجريدة الرسمية عدد 16) يهدفان المرسوم إلى:

✓ وضع إجراء للتباعد الاجتماعي لتقليل الاتصال الجسدي بين الناس في الأماكن العامة وأماكن العمل لمدة 14 يومًا قابلة للتجديد ؛

✓ تعليق جميع أنشطة النقل البري والجوي والبحري (باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية).

✓ وفقًا للمادتين 6 و 8 ، فإن 50٪ من موظفي الخدمة المدنية والموظفين في الإدارة العامة يخضعون لراحة استثنائية مدفوعة الأجر "Remunerated Exceptional Rest "RER (باستثناء الموظفين الذين ينتمون إلى بعض القطاعات الاستراتيجية)؛ مع تشجيعهم وترقيتهم.

✓ يجب إعطاء الأولوية للنساء الحوامل والنساء اللائي لديهن رعاية أطفال والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة وضعف صحي؛(Boukider Samir,2020,p1) .

و لكن رغم السياسات المعتمدة و القوانين المفروضة، الا ان الاقتصادي تضرر من الرياح المعاكسة للجائحة من عدة جهات كالضغط على أنظمة الرعاية الصحية الضعيفة، و تضرر التجارة و السياحة ، و تضاؤل التحويلات المالية، وتراجع تدفقات رأس المال، والظروف المالية المشددة وسط تصاعد الديون.

حيث ظل الزخم الاقتصادي المتجه إلى الربع الثاني سنة 2020 ضعيفًا، مع تقلص النشاط الاقتصادي بنسبة 3.9% على أساس سنوي في الربع الأول سنة 2020، اما من ناحية الإنتاج، سجلت جميع قطاعات الاقتصاد اعتدالا من جهة و انكماشًا من جهة أخرى في الربع الأول من عام 2020، مع انخفاضات ملحوظة سنويا في صناعة الهيدروكربون (13.4%) والنقل والاتصالات (4.8 %) وتجارة التجزئة والجملة (1.5 %) ، والفنادق والمقاهي والمطاعم (2.7 %) ، والخدمات للأسر (1.8 %) ، والإدارة العامة (2.9 %). من المتوقع أن تكون هذه القطاعات هي الأكثر تأثراً بـ COVID-19 من خلال تدابير الاحتواء وزيادة المدخرات الاحترازية وسط فترة عدم اليقين الاقتصادي، وانخفاض إيرادات وتحويلات السياحة الدولية.

اما بالنسبة للربع الثاني من عام 2020، تشير البيانات الى زيادة الانخفاض في الإنتاج الصناعي العام من -6.8 % بين الربع الأول من 2019 والربع الأول من 2020 إلى -14.1% بين الربع الثاني من 2019 والربع الثاني من 2020 بعد إدخال عمليات الإغلاق لاحتواء الوباء، مما أدى إلى مغادرة نصف القوى العاملة المملوكة للدولة مؤقتًا وظائفهم مع إجازة مدفوعة الأجر.

كما تكشف البيانات الأولية الصادرة عن وزارة العمل عن تداعيات كبيرة على سوق العمل، وفقًا لمسح أجرته وزارة العمل، شهد حوالي 334 ألف جزائري انخفاضًا في عدد ساعات العمل، وأصبح 53 ألفًا عاطلين عن العمل إما بشكل مؤقت أو دائم، و 180 ألفًا عانوا من تأخير في دفع الرواتب . (WB,2020,p12) و الشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة من 2012 الى 2020 في الجزائر.

شكل 8 : تطور معدلات البطالة و التغير السنوي للفترة 2012-2020

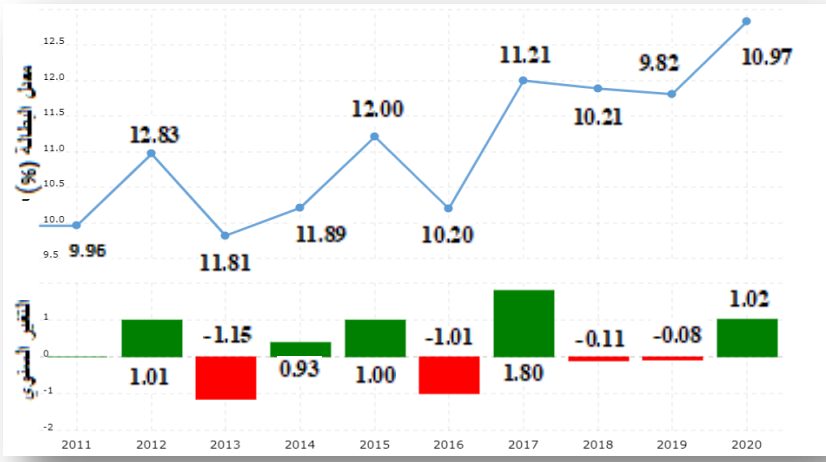

Source : https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/unemployment-rate

و يوضح الشكل ارتفاع البطالة سنة 2020، فبينما عرفت انخفاضا سنة 2019 بمعدل 11.81%، و انخفاضا في التغير سنوي مقارنة بسنة 2018 قدر التغير ب-0.08% و لكن مع تفاقم جائحة كوفيد و نظرا لسياسة الاغلاق فلقد ارتفع معدل البطالة الى 12.83% سنة 2020 ليسجل ارتفاع في التغير السنوي قد بـ 1.02%.

اما بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا فلقد شهد العاملون في مجال الفنون والحرف انخفاضًا في نشاطهم يتراوح بين 80 % و 100 % ، مع خسارة اقتصادية تقدر بنحو 36.2 مليار دينار جزائري، كما سجل انخفاضًا في المعروض من العمالة، حيث انخفض عدد الباحثين عن عمل من 67،672 في يناير 2020 إلى 8،579 في أبريل 2020.

و لقد كشفت دراسة استقصائية أجرتها Cercle d'Action et de Réflexion pour l'Entreprise (Care) في يوليو 2020 عن الضائقة المالية تقدر بحوالي 17% من مؤسسات القطاع الخاص، فلقد تأثرت مبيعاتهم التجارية بـ 100% من عواقب الجائحة، كما أشارت ان أكثر من 56 % من أصحاب الأعمال الذين شملهم الاستطلاع عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، اما 61% منهم صرحوا بأنهم يحتاجون لتمويل عاجل للوفاء بالتزاماتهم المالية، لدفع رواتب الموظفين أو إجازاتهم(WB,2020,12) .

خاصة و ان الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء جاءت بعد خمس سنوات متتالية من التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي (2015-2019) ، مدفوعاً بانكماش قطاع الهيدروكربونات، ونموذج النمو المتاهة، و رغم ان القطاع الخاص حاول جاهدا بما يملكه من

مؤسسات كبيرة ، متوسطة و صغيرة ليصبح القطاع الجديد المحرك لعجلة النمو الاقتصادي، الا ان تدابير الاحتواء اثرت على هذا القطاع بدرجات متفاوتة، حيث انها كانت عميقة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تواجه خسائر فادحة تهدد عملياتها وقدرتها على الوفاء بالديون، كما يتعرض جزء كبير من العمال بفقدان دخلهم وفقدان وظائفهم. (Système des Nations Unies en Algérie, 2020)

اما بالنسبة للدراسة الاستقصائية التي أجرتها شركة **Ecotechnics** مؤخرًا فتشير إلى أن العديد من المؤسسات قد تم إغلاقها، وأن ما يقارب من 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع أفادت بإغلاق عملياتها منذ منتصف مارس 2020، بينما توقف 63% من العاملين لحسابهم الخاص عن أنشطتهم (الذين يعملون بشكل أساسي في التجارة والفنون والحرف)، كما تم العثور على أكثر من 70% من العمال الموسميين توقفوا عن العمل بعد إدخال تدابير الاحتواء، ما أدى الى استمرار فقدان الوظائف للعمال الغير رسميين و تعويض غالبية العمال الرسميين في إجازة غياب. (WB,2020,13)

و نظرا لكون الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصادات ذات الأسواق العمل الغير الرسمية الكبيرة، فمن المرجح أن يكون للأزمة آثار دائمة على الوظائف و المهارات، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة لأصحاب العمل والعمال للتنقل في سوق العمل في فترة الركود، (Zulum Avila,2020) خاصة بالنسبة للعمال الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية أو العمال الموسميين بالإضافة إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً في الاقتصاد غير الرسمي الذي يمثل 46٪ من الاقتصاد الجزائري (وفقاً لمكتب ONS عام 2012)، (le Système des Nations Unies en Algérie,2020)

و ما سيزيد الوضع تأزما هو ان الطابع الغير الرسمي يرتبط عموما بمحدودية تغطية الضمان الاجتماعي أو نقصها و بإيرادات منخفضة وغير مستقرة، لذلك فان القيود وإجراءات الاحتواء تجعل العمال غير الرسميين معرضين لعواقب مزدوجة بين البطالة و انعدام الدخل، مع نقص في تغطية الضمان الاجتماعي ان لم نقل انعدامه في بعض الحالات، علما انهم يتركزون في وظائف منخفضة الإنتاجية تتطلب حضورا جسديا مع عدم وجود إمكانية للعمل عن بعد OECD). MENA,2020,28)

و على الرغم من أن نتائج مسح النشاط الذي قام به المكتب الوطني للإحصاء، و الذي كشفت عن انخفاض في عدد العمال غير المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن هذا العدد لا يزال مرتفعا لأنه يقدر بنحو 4.7 مليون عامل (أي 41.8٪ من السكان العاملين في 2019) من الأشخاص غير المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي، الذين لم يستفيدوا من الإجازات المدفوعة او من الدعم الذي توفره الدولة منذ بداية الأزمة للأشخاص المستضعفين المتضررين من

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، نظرا لعدم القدرة على التعرف عليهم. (le Système des Nations Unies en Algérie,2020,28)

4. السياسات المعتمدة لمعالجة الصدمة المعاكسة لسوق العمل دوليا و وطنيا:

1.4 التدابير المعتمدة دوليا لتخفيف من اثار الصدمة على سوق العمل:

ان معظم دول العالم تسعى جاهدة الى تطبيق سياسات سريعة و غير مسبوقة لتقليص اثر ازمة COVID-19 على الاقتصاد بصفة عامة وسوق العمل بصفة خاصة، و ان كانت الأهداف الاولية القصيرة الأجل تتمثل غالبا في استقرار الدخل والعمالة، الا ان تدخلات الدول لإيجاد حلول فورية تبقى تختلف حسب أوضاعها الصحية و الاقتصادية، فهي تعتمد إلى حد كبير على المثبتات التلقائية، و ان كان عدد التدابير التقديرية كبيرة بشكل عام وغير مسبوقة في كثير من الأحيان. ومع ذلك ، فإن درجة الابتكار في السياسات تبدو تدريجية أكثر من كونها ثورية – ربما باستثناء مخططات العمل ذات الوقت القصير فهناك من كان يعتمدها و قام بتوسيعها على قطاعات أخرى، و هناك من اعتمدها حديثًا باعتبارها الحل الأمثل للحفاظ على العمالة و الابتعاد عن تسريح الموظفين.(Werner Eichhorst,and others,2020,380)

و لتقليل الاضرار الناتجة عن هذا الانهيار الاقتصادي الهائل، الذي القى بضلاله على سوق العمل اعتمدت دول العالم باختلاف تقدمها مجموعة من السياسات يمكن تلخيصها –على سبيل الذكر لا الحصر– فيما يلي:

- يمكن أن يساعد الارتباط القوي بين ثلاثية : تدابير السياسة الحكومية لضمان استمرارية الأعمال ، والدعم النشط لسوق العمل ، و أنظمة الحماية الاجتماعية على منع المزيد من العمال الوقوع في براثين الفقر والبطالة، لان الهدف من التلاحم بين الثلاثية السابقة هو ربط دعم المؤسسات من جميع الأحجام بالإنتاجية والوظيفة للحفاظ على الدخل (Zulum Avila, and others, 2020) ، وذلك للحد من ارتفاع معدلات البطالة أثناء الجائحة الحادة أو بسبب فترة الإغلاق، تليها تدابير إعادة تخصيص العمالة أثناء التعافي ثم الانتعاش، لتسهيل عمليات الانتقال الوظيفي للعمال النازحين والمجموعات الأكثر عرضة لخطر البطالة و الإحباط، نحو القطاعات الأقل تأثرًا من خلال خلق فرص عمل أسرع ؛(IMF, 2021 ,p76)
- في عدد من الاقتصادات الكبرى. يبدو أن الاستراتيجية في العديد من البلدان موجهة نحو الدعم المالي للشركات والعاملين على المدى القصير لتعويض الخسارة في الدخل، من منظور السياسة النقدية ، اقترن هذا بتخفيضات إضافية في أسعار الفائدة الرسمية – على الرغم من وجود مساحة محدودة للتخفيض مع أسعار عند معدلات سلبية بالفعل أو قريبة منها. علاوة على ذلك ، تم تحسين

وصول الشركات والأسر إلى السيولة من أجل تجنب الإفلاس والبيع القسري. الهدف الأساسي هو الحفاظ على عوامل الإنتاج (كل من العمالة ورأس المال المنتج) جاهزة لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب مع انحسار الوباء؛

- التركيز على القطاعات الأكثر تضرراً في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز روابط الإنتاج الخلفية والأمامية، و يمكن أن يتم ذلك من خلال حوافز مالية مستهدفة في الوقت المناسب، و بطريقة منسقة، اين يمكن توظيف الموارد العامة المناسبة لقطاع الرعاية الصحية وكذلك القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلى جانب ذلك ، هناك حاجة لتوفير سيولة إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة (دعم مالي حكومي مؤقت الى ان تنجلي الازمة)؛ Muhammad) Zeshan E ,2020)
- تفعيل الروافع المتسارعة للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي على أسس أكثر استدامة وسليمة، لتحقيق الاستجابة السريعة لحماية الفئات الأكثر ضعفاً من خلال تفعيل الحماية الاجتماعية و اعتبارها عنصرا استراتيجيا في الاستجابة للازمة ، بغرض تعزيز قدرة نظام الحماية الاجتماعية لتسوية وضعية الفئات الضعفة و العاملة في القطاع الغير رسمي؛ le Système des Nations) Unies en Algérie,2020,37)
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهما لخلق فرص العمل وتعزيز الإنتاجية ، لدى يجب الاهتمام بها بشكل خاص للتعافي لمواجه صدمة الطلب بشكل أقل حدة إلى حد ما، و ان كانت تبقى أكثر عرضة لاضطرابات التجارة الدولية، وأكثر عرضة لصدمات العرض و التمويل. و هذا قد يتطلب لإنقاذها معالجة مجموعة من القيود التي تتجاوز السيولة، و التوجه السريع نحو رقمنة العمليات للتكيف مع الظروف المتغيرة الحالية و المستقبيلة ، و من جهة أخرى، لتخفيف وطأة العجز المالي فان أدوات السياسة الحكومية الأكثر استخدامًا هي تأجيل ضريبة الدخل والأرباح، وضمانات القروض والإقراض المباشر ، وإعانات الأجور (Alexander W. Bartika,2020,) .

2.4 التدابير المعتمدة في الجزائر لتخفيف من اثار الازمة على سوق العمل

بذلت الحكومة الجزائرية جهودا مؤسساتية وسياسية غير مسبوقة لدعم الاسر و المؤسسات طوال فترة الأزمة، كما اتخذت تدابير استثنائية للتأكد من أن الجهود تستهدف أيضا المجموعات التي تقع عادة خارج شبكات الضمان الاجتماعي مثل العمال غير الرسميين والموسميين، وتم الشروع في مبادرات مشتركة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى السكان الأكثر ضعفا وبسرعة، اين تم تفعيل سياسات جريئة للتخفيف من الأزمة .

➢ اتخذت ستة أنماط رئيسية للاستجابة لسياسة الحماية الاجتماعية تمثلت في: الحماية المالية في الحصول على الرعاية الصحية، سياسات الإجازات، الحماية من البطالة، التحويلات النقدية، الدعم العيني، و إعانات الأسعار أو الإعفاءات من الرسوم. .(OECD, MENA, 2020,28)

➢ وفرت مخصصات بدلا للتكافل قدره 30 ألف دينار جزائري شهريًا لأصحاب الوظائف ذات الدخل المنخفض على مدار ثلاثة أشهر. اعتبارًا من أيار (مايو) 2020 ، كان هناك 322 ألف مستفيد وفقًا لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وآخرون. كما تم توزيع الدعم العيني المكون من مواد غذائية ومياه على 600 ألف أسرة. علاوة على ذلك ، تم تقديم منحة التضامن الرمضانية إلى 2.2 مليون أسرة، بمبالغ تم رفعها من 6،000 دينار إلى 10،000 دينار جزائري؛

➢ كما اتخذت العديد من الإجراءات لتخفيف الالتزامات المالية للأفراد والشركات وزيادة السيولة، وشمل ذلك تأجيل إعلان ودفع ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات، باستثناء المؤسسات الكبيرة ، وتخفيف المواعيد النهائية التعاقدية والعقوبات على الشركات التي تعاني من تأخيرات في إنجاز الأشغال العامة(WB,2020,13)

الخاتمة

اعتبرت جائحة COVID-19 أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل في ذاكرة التاريخ، خلفت و لا تزال تخلف خسائر واسعة في الأرواح ومعاناة إنسانية شديدة، لها اثار غير مسبوقة على جميع النواحي الاقتصادية، ، حيث تم إغلاق الحدود وتعطلت سلاسل القيمة العالمية، ما أدى الى حدوث انكماشًا في مستوى الإنتاج عالميًا، كما تم عزل العمالة في معظم قطاعات الاقتصاد ما أدى الى حدوث صدمة معاكسة لسوق العمل نتج عنها ارتفاع لمعدلات البطالة بشكل ينذر بالخطر.

و انطلاقا من هذه الدراسة تم **استنتاج** مايلي:

✍ ان الأزمة تتفاعل عالميا و محليا، مع عدم تجانس الاثار على القطاعات، و على القدرة على توليد الدخل، وظروف العمل، والعديد من الجوانب الأخرى.

✍ أدت الازمة الى جعل بعض الاسر و الأفراد ذوي المهارات المتدنية، العاملين في الأسواق الغير الرسمية، وأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة، والنساء في ظروف عمل غير مستقرة، مما يجعلهم اكثر عرضة من غيرهم للبطالة و الفقر.

✍ تنامي الاقتصاد الغير الرسمي بشكل ينذر بالخطر خلال الجائحة، و ارتفاع محسوس خاصة بالنسبة للعمال الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية أو العمال الموسميين ...الخ.

الامر الذي دفع معظم دول العالم الى تطبيق سياسات سريعة و غير مسبوقة لتقليص اثر ازمة **COVID-19** على الاقتصاد بصفة عامة وسوق العمل بصفة خاصة، و ان كانت درجة

الابتكار في السياسات تبدو تدريجية أكثر من كونها ثورية، الا انها للحد من ارتفاع معدلات البطالة أثناء الجائحة الحادة و بسبب فترة الإغلاق اعتبرت تدابير الاحتفاظ بالعمالة و اعتماد العطل المدفوعة الاجر، او إعادة تخصيصها افضل المقترحات نجاعة لهذه الفترة الحرجة، لتسهيل عمليات الانتقال الوظيفي للعمال النازحين والمجموعات الأكثر عرضة لخطر البطالة والإحباط نحو القطاعات الأقل تأثرًا، و من خلال تدخل الدعم الحكومي لخلق فرص عمل بوتيرة أسرع سيساعد ذلك على التعافي ثم الانتعاش بمجرد ان تخف حدة الجائحة نظرا لعدم اليقين لمدة انتهائها.

ومن اهم **التوصيات المقترحة** للتخفيف من حدة هذه الاثار ما يلي:

- إضفاء الطابع الرسمي و العمل اللائق هما أكثر التدابير فعالية لدعم و حماية فئة العمال الأكثر تضررا اثناء فترة الجائحة و حتى بعدها؛
- إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي لبعض القطاعات الفرعية وخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضررة من الاغلاق من خلال تعزيز روابط الإنتاج الخلفية والأمامية حتى تكون لها القدرة على المواصلة و عدم الإفلاس، و للحفاظ على العمالة المنتمية لها.
- حماية حقوق العمال و تفعيل الاتفاقية ثلاثية الأطراف المتعامل بها في العديد من الدول و ذلك من اجل حماية أجور العمال أولا، حفظ العلاقات بين أصحاب العمل ثانيا و العمال ثالثا، و هذا ليس فقط اثناء الجائحة وانما اعتمادها بصفة دائمة.

المراجع:

باللغة العربية :

1. ألرقيب هند، (2021): ردود فعل الشركات المساهمة السعودية تجاه جائحة كورونا: قراءة في نتائج النصف الأول 2020 لقطاع النفط والبتروكيماويات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8, العدد 1, الصفحة 10-27.

2. جرفي زكريا . بن عابد مختار . زروخي فيروز،(2019): أثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2018/1990 باستخدام نموذج Ardl–، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6, العدد 4, الصفحة 398-416

3. OECD،MENA (2020) ، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

https://www.oecd.org/mena/competitiveness/COVID-19-Crisis-response-MENA-countries-Arabic.pdf

باللغة الأجنبية :

1. Ahmet Tanhan,Fatih Yavuz,J. Scott Young,Ahmet Nalbant, (May 2020) : A Proposed Framework Based On Literature Review of Online Contextual Mental

Health Services to Enhance Wellbeing and Address Psychopathology During COVID- 19 , Electronic Journal of General Medicine 17(6),p 1-11, DOI:10.29333/ejgm/8316

2. Alexander W. Bartika, Marianne Bertrandb, Zoe Cullenc, Edward L. Glaeserd, Michael Lucac,Christopher Stanton, (28 July 2020) : The impact of COVID-19 on small business outcomes and expectations, vol 117 (no30) ,17656-17666; 10July 2020; https://doi.org/10.1073/pnas.2006991117n

3. Alexandra Fotiou, Andresa Lagerborg, (23 Apr 2021) : Smart Containment: Lessons from Countries with Past Experience,Volume 2021: Issue 099, International Monetary Fund,p1- 54,
https://doi.org/10.5089/9781513582474.001

4. Allan Webster, Sangeeta Khorana, Francesco Pastore, (2021) : The Labor Market Impact of COVID-19: Early Evidence for a Sample of Enterprises from Southern Europe, IZA -Institute of Labor Economics, No. 14269, .

5. le Système des Nations Unies en Algérie En collaboration , le Bureau Maghreb de la Commission Econom african, (Juin 2020): Analyse rapide de l'impact socio-économique du COVID19 sur l'Algérie –, ET PROPOSITIONS POUR UNE RELANCE DURABLE ET RESILIENTE.

6. Boukider Samir, (2 septembre 2020) : Post Covid-19 analysis : Regulations measures adopted from Algerian employment law perspective.
HPLS 43, 1-18 (2021). doi.org/10.1007/s40656-021-00374-x, PMC7874568.

7. IMF,World economic outlook, (2021) :Managing Divergent Recoveries, ,International Monetary Fund,LCC HC10.W79, Washington.

8. James K. Jackson, Martin A. Weiss,Andres B. Schwarzenberg,Rebecca M. Nelson,Karen M. Sutter,Michael D. Sutherland, (9 July 2021): Global Economic Effects of COVID-19, Congressional Research Service, R46270,.

9. Mane Beglaryana, Gayane Shakhmuradyan,(2020-09-1): The impact of COVID-19 on small and medium-sized enterprises in Armenia: Evidence from a labor force survey, journal: Small Business International Review, 4; ISSUE: 2, https://doi.org/10.26784/sbir.v4i2.298.

10. Marcel Boumans, (2021) : Flattening the curve is flattening the complexity of covid-19, History and Philosophy of the Life Sciences 2021; HPLS 43, https://doi.org/10.1007/s40656-021-00374-x.

11. Mikael Randrup Byrialsen, Finn Olesen, Mogens Ove Madsen, (29 | 2021): Les effets macroéconomiques du covid-19 : la nécessité impérative d'une solution keynésienne, Revue de la régulation, Capitalisme, institutions, pouvoirs, Maison des Sciences de l'Homme - Paris Nord,:

12. Muhammad Zeshan E, (18 Sep 2020): Double-hit scenario of Covid-19 and global value chains Environment, Development and Sustainability ,volume 23, p 8559–8572 , doi: 10.1007/s10668-020-00982-w .

13. Neeraj Kumar, Danny Haydon, (March 2020) : Industries Most and Least Impacted by COVID-19 from a Probability of Default Perspective - Update,S&P Global Market Intelligence.

14. OECD, (15 July 2020) : Coronavirus (COVID-19): SME policy responses,OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19,OECD contributions,p1-169
15. Simon James Fong, Nilanjan Dey, Jyotismita Chaki, (23 Jun 2020): An Introduction to COVID-19, Nature Public Health Emergency Collection, Artificial Intelligence for Coronavirus Outbreak, 1–22, Doi: 10.1007 / 978-981-15-5936-5_1
16. The World Bank, (2020) : The global economic outlook during the COVID-19 pandemic: A changed world, 16.The World Bank.
17. Tiezhu Sun, Wei-Wei Zhang, Marius Sorin Dinca, Muhammad Raza, (18 Jun 2021) : Determining the impact of Covid-19 on the business norms and performance of SMEs in China, Economic Research-Ekonomska Istraživanja,p1-20.
https://doi.org/10.1080/1331677X.2021.1937261
18. Werner Eichhorst, Paul Marx, 2020 ,Manoeuvring Through the Crisis: Labor Market and Social Policies During the COVID-19 Pandemic,Ulf Rinne Intereconomics, Volume 55, Number 6 p. 375–380, DOI: 10.1007/s10272-020-0937-6.
19. The World Bank ,(2020) : Algeria, Economic Monitor, Navigating the COVID-19 Pandemic, Engaging Structural Reforms, , World Bank Group, MENA Region
20. Zulum Avila,Giovanni Mattozzi ,(August 2020), COVID-19: Public employment services and labour market policy responses, the Labour Market Services for Transitions Unit, International Labour Organization ILO, Geneva.
21. Yasmina Abouzzohour,Nejla Ben Mimou , (2020):Algeria must prioritize economic change amidst COVID-19 and political crisis, Brookings Papers on Economic Activity.
22. Algeria Unemployment Rate 1991-2021 :
https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/unemployment-rate
23. Harry Stevens, (March 14, 2020): Why outbreaks like coronavirus, spread exponentially, andhow to "flatten the curve"
,https://www.washingtonpost.com/graphics/2020/world/corona-simulator